منزلة الطفل الاجتماعية، إطار نظري لتفكيك ظواهر الطفولة: (وضعية التخلي مثالا)

اعـــداد

أ.د. عـبد الســتار رجـــب
أستاذ محاضر في علم الاجتماع
جامعة قرطاج. تونس

نسعى من خلال هذا الجهد المعرفي ذو الطابع التحليلي إلى تأصيل المعالجات العلمية ذات الصلة بواقع الطفولة في حقل علم الاجتماع ترسيخا لموقف علمي عملنا ولانزال نعمل من خلاله يفيد أنّ التعاضد بين الحقول المعرفية ضرورة منهجية وتأصيلية. ونعتبر أنّ لعلم الاجتماع في هذا الشأن أهمية لا من حيث كونه معرفة خالصة، بل من جهة أنّ مسائله تترسخ في رحم الواقع الاجتماعي على النحو الذي يكشف فيه عبر مناهجه المتعدّدة عن صيغ وآليات تشكل هذا الواقع ماديا وعن خلفياته الرمزية والدلالية. وهو في هذا حين يتقاطع مع غيره من المعارف خاصة القانونية أو الشرعية يعطي فرصة لاستنطاق الوقائع عموما وعلى جهة الخصوص ما له رابط بعالم الطفولة بما يتيح معه امكانية تشخيص الحال واستخراج العلل واستنباط الأحكام.

والطفولة في هذا المضمار فئة تحتاج منّا إلى اهتمام (رجب، ٢٠٠٠؛ ٢٠٠١)، يقدّم لها بما هي واقع نفسي واجتماعي وثقافي له ارتدادات سياسية واقتصادية تعبّر عنه أنواع الخطاب الصريح والضمني حول الطفل الذي يبقى الوحيد الذي لا يتكلّم أصالة عن نفسه في حين يتكلّم نيابة عنه كل الناس. والإضافة في مجال العلوم الاجتماعية من هذا الباب وليدة الانتباه إلى نوعية المراكمات المعرفية الحاصلة طيلة تاريخها أولا وأساسا؛ ومن ثمّ التقاط اللحظة المعرفية التي يمكن أن تحقق التعاضد المشار إلى ضرورته سابقا.

في البدء نشير إلى أنّ تعريف الطفل عادة ما يلتصق بالصورة المحمولة عنه. وتتغير هذه الصورة بتغير منزلة الطفل وأيضا بتغير نمط التربية الموجه إليه. وهو ما عبّرت عنه خاصة التغيرات الحاصلة في الفضاء الغربي منذ عصر الأنوار (Aries, 1973 ; Chombart De Lauwe, 1979, 1989, Quentel, 1997). تلك التغيرات التي حوّلت من طبيعة النظرة للإنسان عامة ومن ثمّ تبدّلت النظرة إلى الطفل خاصة في سياق المرحلة الصناعية. وهو ما أشار إليه محمد باشوش بقوله "إنّ التصورات التقليدية عن

الطفولة كطبيعة بشرية خالصة وكمرحلة مستقلة بذاتها قد أخذت تتهاوى وتتراجع باستمرار أمام التحولات السريعة والعنيفة التي شهدها العالم المعاصر" (باشوش، ١٩٩٢) ولقد كان لعلم النفس بأغلب فروعه الفضل في تحقيق هذا التغير ويعتبر تحليل فرويد Freud (١٩٠٨) لحالة الطفل هانس Hans ذو الخمس سنوات إشارة لتغير عميق في النظر إلى الطفل الذي أصبح بالإمكان دراسته وعلاجه .(Julia, 1998) لكن تبقى لإسهامات بياجي Piaget في العشرينات من هذا القرن الريادة في إثبات " أنّ الطفل هو باني نموه ومهيكل شخصيته من خلال عمليات التنشئة المختلفة وأيضا عبر ابتعاده عن وضعية التمركز حول الذات سواء على الصعيد المعرفي أو اللغوي"(Ibid, 1998).

إنّ هذه الدراسات وغيرها قد ساهمت في تغيير النظرة حول الطفل الذي كان يعتبر تنظيما انعكاسيا على المعنى الذي يحرم تصرفاته من امكانية التباين مع المحيط. واستطاعت أن تولي أهمية لمظاهر التفاعل المختلفة التي يقيمها مع بيئته وخاصة مع أمّه؛ ومن ثمّ التأكيد على الدور الهام للطفل نفسه في كيفية حدوث هذه التفاعلات. كما قدّمت هذه الدراسات وصفا مفصلا لمختلف الاستعدادات والسلوكات الاجتماعية لمراحل الطفولة الأولى والتي تليها. وتبعا لذلك أصبح يُفهم الطفل على أساس متغيرات نفسية وبيولوجية ومعرفية يراقب من خلالها نموه ونضجه – أي استقلاليته –. وباستمرار البحث والدرس أفاد العلم في استكمال الصورة التي صار المهتمون بموضوع الطفولة يراعون فيها لا فحسب ما أشرنا إليه من متغيرات مختلفة بل أصبحوا يجرونها على أساس " معطيات نفسية واجتماعية وثقافية تمنحها تماسكها "(Lourau, 1990). وهو ما يعني تأثّر هذه الصورة بنموذج من المتغيرات الخاصة بكل مجتمع تفيد فيه التقاطعات الممكنة بين علم النفس وعلم

الاجتماع، على أسبقية التخصص الأول على الثاني في الاهتمام بالطفل، " التأكيد على وجود اجتماعي للطفل الذي لا يجب أن بالضرورة صورة مصغرة عن الكهل ".(Ibid, 1990).

يفهم أنّ النّظرة إلى الطفل بقدر ما تأثرت بالفتوح العلمية في مجال علم النفس التي علمتنا أنّ الطفل ذات لها أبعادها النفسية والاجتماعية والبيولوجية والمعرفية، ولها مراحل نموها التي تتلاحق في اتجاه النضج والاستقلالية عن الكهل. وأنّ الطفل من خلال هذه الرؤية العلمية يبني نموه ويهيكل شخصيته عبر تفاعلاته مع بيئته. نجدها قد تأثرت أيضا بتطور المعارف الاجتماعية التي كشفت عن الوجود الاجتماعي للطفل الذي يحتمل تعدّد الصور بتعدّد المعطيات النفسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع. (Corsaro, 1997; De Singly, 2004, 2007) فالأرضية المعرفية النفسية التي تخط أبعاد وملامح شخصية الطفل والتي تعبّر عن نماذج وأنماط موحدة تؤطر الواقع النفسي للطفل لا تتعارض مع تعدّدية الواقع الاجتماعي الذي يستند في تشكلاته على المتغير أكثر منه على الثابت. وعلى الثقافة التي تثير الخصوصية أكثر من استناده على قوالب كونية جاهزة لذلك عادة ما يُظهر "البناء الاجتماعي للطفل حدوده التي تبرز من خلال الخطاب حول الأطفال. هذا الخطاب الذي يسجل الكهل فيه حضوره، ويحدّد ويذهب في ذلك إلى درجة تغيير شكله"(Lucchini, 1993). وهذا أمر لا يجعل فقط واقعه الاجتماعي متعدّدا، بل ومركّبا لتشكلّه من عناصر عديدة ومتداخلة في تأثيراتها التي تنعكس على الصور المحمولة عنه وعلى التصورات الاجتماعية المتصلة به حيث تساهم في صياغة الصور التي يقع عرضها كناية عن محتوى هذا الواقع وعناصره.

ولقد تأثّر هذا الواقع بعوامل الصناعية والمُعَاصَرة وتجلت في مستوياته المختلفة قيم شدّت الإنسان إلى التشبع بماديته وعمّقت من نزعة الفردانية لديه. واصطبغت بهذه النزعة تصرفاته وسلوكاته لدرجة أنّنا وجدنا آثارها فيما

اعترى العائلة من توترات مختلفة تعيشها اليوم وخاصة في مستوى العلاقات التي تجمع بين أفرادها. كما تاثّر هذا الواقع في المقابل بقيم عديدة عبّرت عن اتجاه مضاد للنّزعة المادية لعلّ أبرزها اتجاه حقوق الإنسان والتي منها حقوق الطفل. حيث شكّلت هذه النظرة نقطة تحول مهمة في الصورة المحمولة عن الطفل ومن ثمّ في تعريفه. هذا التحول في تعريف الطفل كذات لها حقوق ارتبط بمجمل التغيرات الحاصلة في الفضاء الغربي والمتأثر بنزعة الفردانية والليبرالية، والتي كان من نتائجها أن وجد الطفل ولأول مرة في تاريخه في وضعية استثنائية تتمثل في خروج الأبوين إلى العمل وتكفّل مؤسسات أخرى كدور الحضانة ورياض الأطفال بالإعتناء به ورعايته وتربيته. وهو وضع يتفق عامة مع نموذج مجتمع الدولة الوطنية الذي تعبّر عنه المجتمعات الغربية حيث أصبح " على الدولة فيها أن تضمن نموا متجانسا للطفل يكون بمقتضاه في المستقبل مواطنا مسؤولا "(Ibid, 1993) . وفي هذا ما يشير إلى انحسار دور العائلة لفائدة المؤسسات التابعة للدولة أو في مجالات معينة لفائدة مؤسسات المجتمع المدني.

لقد أفرز هذا الوضع الجديد للطفولة نوعين من الظواهر، ظواهر تعبّر عن توجه جديد في الإعتناء بالطفل وتطور في منزلته الاجتماعية لدرجة صياغة اتفاقية دولية لحقوق الطفل (١٩٨٩) تعلن عنها منظمة الأمم المتحدة وينخرط في الإلتزام بها عدد هام من دول العالم. والنوع الثاني يعبّر عن التهديدات المختلفة التي توجهها الطفولة في أماكن كثيرة من العالم وهي تهديدات بلغت من الخطورة ما جعل قلق كثير من الدوائر المهتمة بمسألة الطفل يتزايد ومنها ظاهرة تشغيل الأطفال والمتاجرة بهم واستغلالهم جنسيا وظاهرة أطفال الشوارع وظاهرة الأطفال المتخلى عنهم وغيرها من الظواهر. ويمكن الإشارة إلى تلازم النوعين من الظواهر على النحو الذي تكون فيه

الأولى ناتجة عن الثانية، وتعبّر فيه الأولى أيضا عن النموذج الكوني الذي يراد أن يكونه الطفل. وهو نموذج يكرّس صورة طفل الشمال باعتبارها "الصورة المثلى" التي توصل إلى صياغة ملامحها المجتمع الغربي نتيجة التطورات التكنولوجية والنمو الاقتصادي والمستوى العلمي الذي بلغه.

ويفيد الإقرار بوجود حقوق لطفل حصول تحول هام في الصورة المحمولة عن الطفولة وتغيّر في المنزلة التي يحتلّها داخل المجتمع. كما يفيد أيضا الإشارة إلى أنّ هذا الطفل/الذات التي لها وجود اجتماعي. كائن له حاجات لا يمكن أن يكون إلاّ بها وهي خمسة على ما بينها (Vittachi, 1986) وتنقسم إلى:

- حاجات متصلة بالبقاء والمحافظة على الحياة.
- حاجات متصلة بحماية الحياة.
- حاجات متصلة بإثراء الحياة.
- حاجات متصلة بالمتعة والبهجة.
- حاجات متصلة بالترفيه.

وتجدر الملاحظة إلى أنّ استحضار هذه التغير المتعلق بصورة الطفولة ومنزلتها وما يتعلّق بها من حاجات لا تعبّر عن طبيعة الوجود الاجتماعي لها، يفيدنا في تعريف يقدّم الطفولة كفئة اجتماعية لا تقوم بنفسها، بل تقوم من خلال اعتمادها على غيرها حيث يحضر الكهل بمختلف صوره. وتتصف هذه الفئة كذلك بأنّها ضعيفة ومعرضة للتهديدات وهو ما يجعل الطفل كيانا لا يمكن أن يستقل عن الكهل لأنّه لا يستطيع أن يوفر حاجاته الأساسية بمفرده. إنّ ما يمكن أن نفهمه من معنى جوهري في إسناد الحقوق للطفل يشير إلى أنّ الحقوق إنّما وضعت لتحمي هذا الكائن من أي تهديد يمكن ان يعترضه ونبّهت إلى أنّه كذات لاتزال في حالة من الضعف لا يمكن أن يتجاوزها إلاّ متى استقل عن الكهل. لذلك جاءت التشريعات متفقة على عدم

تحمل الطفل المسؤولية الجزائية عن أفعاله وصرّحت بأنّه لا يستطيع أن يتمتع بشخصية يبرم بواسطتها ما يتصل به من عقود ومعاملات.

إنّ تعدذد الصور المحمولة عن الطفل كما أشرنا آنفا يتصل بمتغيرات اجتماعية وثقافية لها ارتباط بخصوصية كل مجتمع. لذلك يمكن لنا ملاحظة أنّ تعريف الطفل من منظور سوسيولوجي لا بد وأن يراعي هذا المعطى الثقافي الذي يشحن الصور ويبني منزلة الطفل. ونشير أيضا إلى أنّ هذا المعنى الذي يقرّ تعدّد الصور في ارتباطها بتعدّد الثقافات والمتغيرات الاجتماعية لا ينفي وجود قواسم مشتركة في تعريف الطفل بين كل المجتمعات تجعل منه فئة اجتماعية اسمها الطفولة ولها خصائصا المميزة. فالطفولة إذا من هذا المنظور فئة اجتماعية غير مستقلة عن الكهل ترتبط بها صورا متعدّدة يحدّدها التطور التقني والاقتصادي والعلمي لمجتمع ما. ويشحن دلالاتها التاريخ واللغة والثقافة التي تكوّن أساس المخيال الاجتماعي المخيال الاجتماعي لهذا المجتمع. وتتمتع هذه الفئة بمنزلة اجتماعية يضبطها لها مستوى النمو الاجتماعي وحالة التوازن التي تكون عليها العائلة ووضعية الاستقرار التي تعيشها نماذج التماهي. إنّ التعريف الذي توصلنا إليه يحتوي داخله على العناصر المنتجة للظواهر الاجتماعية المتصلة بهذه الفئة، وهي عناصر/متغيرات تفيد كثيرا في تفكيك واقع اشكالياتها وفهم دلالاتها. وتعبّر صورة تشكل هذه العناصر وشدّة سلبيتها عن حدّة التوترات التي تخترق فئة الأطفال كما تعبّر أيضا عن عمق الأزمة التي يعكسها نوع معيّن من الظواهر المتعلقة بهذه الفئة الاجتماعية التي قد يكون من أهمّ ظاهرة الطفولة المتخلى عنها. فعن أي شيء تعبّر هذه الظاهرة؟ وما هي دلالة وضعية التخلي؟

١. تفكيك إشكالية الطفل المتخلى عنه :

نقصد بالتخلي حالة الإنفصال عن العائلة التي قد يتعرّض لها الطفل. وتختلف أنواع التخلي عن الطفل باختلاف أسبابه لذلك يبدو مهما استيعاب المسألة في سياقها وفي دلالتها. والتقدم في هذا الإتجاه يدفع إلى طرح التساؤلات التالية، هل يمكن أن نستخرج ما تعنيه هذه الوضعية في كلّيتها؟ وهل بإمكاننا ضبط حدودها ومعالمها؟ وهل لنا أن نرى في التخلي ما يعبّر عن وضع لا سوي Anomie؟ كيف يتحول التخلي إلى سياق للتنشئة الاجتماعية بدلا عن السياق الأصلي الذي تؤمنه العائلة المستقرة؟ هل يعني هذا الإنزياح حالة قطع مع العائلة تسائل القيم التي قامت عليها؟ إذا كان الأمر كذلك فما هي القيم البديلة التي توجه هذا النمط من العائلات وما هي الرموز التي تشحن مناخ التخلي؟ وهل تتوفر هذه العائلات على أسطورة مؤسسة وعلى مشروع عائلي؟ وهل يمكن أن يثير هذا السياق البديل سؤال الإنتماء والهوية بالنسبة إلى الطفل؟ وهل يثير مشكل النمو والرعاية بالنسبة إليه؟

إنّ تفكيك إشكالية التخلي على هذا النحو الإجرائي يفيد في تدرج المعالجة وبناء المعرفة المتصلة بها وهو منهج حاولنا قدر الإمكان أن نكون أوفياء لخطه في مختلف مستويات هذه المقاربة. ولعل في ذلك ما يمنحنا في كل مرة إمكانية المراجعة وتوسيع رؤية التناول.

٢. منظور سوسيولوجي لوضعية التخلي :

يفيد فعل التخلي " ترك الشيء والتبرؤ منه والتفرغ عنه. وتخلى منه وتخلى عنه أي تركه (ابن منظور، ٢٠١٤). فالتخلي إهمال لشيء كان في حيازة الفرد وعلى ذمته. وهو أيضا انفصال وابتعاد لا يكون فيه للمتخلَّى عنه فيه رأي ولا رغبة. فكأنّ فعل التخلي مفروض على من وقع عليه وتبرؤ منه وعدم اعتراف ورفض له يثير حدوثه شعورا بالحرمان لدى من وقع عليه فعل التخلِّي. مما يصبح معه هذا الفعل في دلالته المباشرة لإطلاق اللفظ ترك،

وتبرؤ وعدم اعتراف ورفض. ويقع من غير أن يكون للمتخلَّى عنه خيار. وإذا نزلنا المعنى على الطفل يصبح التخلي عن الطفل فعل مفروض يحصل في الواقع بفراق الطفل للعائلة وانفصاله عنها ويحدث بمقتضاه شعور بالحرمان يكون من تتداعياته تعثّر نمو الطفل واضطراب أحواله مما يجعله في حالة من عدم التكيف مع نفسه يكون من أثرها عليه شعور بالإحباط والغبن وإحساس بالدونية تجاه الأطفال الآخرين الذي يعيشون حياة عادية (Bissonnier, 1994). الأمر الذي يحصل معه سوء تقدير لذواتهم نتيجة فقدانهم لهذا الوسط الذي كان يفترض أن يوفر لهم ركنا متينا يأوون إليه ويمنحهم جذور الانتساب والشعور بالإنتماء. ويحتدّ هذا الشعور لدى صنف معيّن من الأطفال المتخلى عنهم، أولئك الذين يولدون خارج إطار الزواج وتظهر لديهم حدّة وضعية التخلي نتيجة عدم قبول المجتمع للشكل الذي جمع بين منجبيهم واعتبارهم تبعا لذلك " غير شرعيين ". وهو ما ينجرّ عنه موقف يقبلهم به المجتمع؛ يجعلهم يقعون تحت نوعين من الرفض، رفض المجتمع ورفض العائلة. حيث يتولد رفض المجتمع كما أسلفنا من عدم اعترافه بالذين يولدون خارج مؤسسة الزواج. هذه المؤسسة التي تمنح المكانة الاجتماعية لأبنائها وتعطيهم حقّ الانتساب إلى أصول بيولوجية تمثل الأرضية المادية لتاريخ العائلة. وهو موقف يحضر بشكل قوي في الفضاء العربي الإسلامي وفي فضاءات ثقافية أخرى. وحتى المجتمعات الغربية التي يُظنّ أنّها قد تجاوزت إشكالات هذه المسألة لا تخلو العائلات المنتجة فيها لهذا الصنف من الأطفال من صعوبات في الإندماج بالنسبة إليهم أو بالنسبة إلى أمهاتهم. لهذا يعبّر فعل التخلي عن " حدث عنيف "[1] يعطل اشتغال الآليات التي

[1] نعتمد في تعريف الحدث العنيف ما ذهب إليه لوتشيني.ر من أنّه ذاك الذي يعوق النمو المتناغم للفرد. مرجع سابق ص ١٢.

تضمن توازن النظام النفس–اجتماعي للطفل. هذا النظام الذي لا يتحقق إلا من خلال حمل صورة ايجابية عن الذات تبنى على ضوء الوسط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل. ذلك " أنّ التصور المحمول عن الذات إنّما يتأثر بمجمل التفاعلات الاجتماعية التي تطبع التاريخ الشخصي للفرد الذي يتكون من الصور التي يحملها عن نفسه عندما يعيد تركيب معطيات تجربته الاجتماعية "(Op cite, 1993). وهو أمر لا يمكن أن يتوفر لهذه الفئة من الأطفال على اختلاف أصنافها. فالتجربة الاجتماعية خاصة تلك التي ترجع إلى فترة الطفولة تختزن كل التوترات والاضطرابات التي مرّت بها العلاقات داخل الوسط العائلي وهي تسجل الإنقطاع في تاريخ هذا النوع من العائلات وضمور أو تشوه نماذج التماهي لديها. الأمر الذي من شأنه يعوق تحصيل صورة إيجابية لديه عن الذات. وتتعمق هذه الإعاقة برفض العائلة لما أنجبته. ويأتي رفضها كاستجابة غير مرغوبة أو مرغوبة لرفض المجتمع الذي يتجلى في ترك الطفل والتبرؤ منه. وكأنّه تبرؤ من "الفعلة " أن تلتصق بفاعلها. ولا نتصور أنّ هذا الفعل يحدث من فراغ بل إنّه يحتوي على ما يؤشّر لوجود قيم تنعكس فيما تعبّر عنه مظاهر التهرّب من المسؤولية وعدم تحمل التبعات. كما تنعكس أيضا بالنسبة للذين لهم أصول عائلية فيما يمكن ان يعبّر عن فردانية مفرطة وحبّ للذات قد لا يستحضر مصلحة الأبناء. وهو ما يفيد وجود ثقافة فرعية توجه هذا النمط من العائلات المنتجة لهذه الظاهرة.

هذا النوع من الأطفال يعيش حقيقة مختلفة عن غيره من أقرانه فشعوره بالحرمان من وسط عائلي " عادي " يوفر له الإحساس بالانتماء يجعله مخترقا بالتجاذب الحاد بين ضرورة توفر مرجعية انتماء تمنحه المكانة الاجتماعية والهوية التي بواسطتها يرتبط بتاريخ عائلي يعتبر رافد تاريخه الشخصي وبين أن يمتدّ بهذا التاريخ في المستقبل باعتباره التجلّي الواقعي لمشروع العائلة.

بين فقدان المرجعية[٢] وفقدان الإمتداد في المستقبل يظهر واقع جديد يتصف بانفجار نماذج الإنتماء[٣] يكون له نتائج على هوية الطفل. ومن أولى نتائجه المترتبة عن انفصال الوالدين إمكانية خسارة معاني عديدة لمفاهيم يُفتَرض أن يُؤثر حضورها إيجابيا عليه؛ ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم "البيت" الذي يمثل نموذجا من نماذج الإنتماء عند الطفل. " فالبيت له معنى دال يستفيد الطفل فيه من التشكلات النفسية للآباء وفي نفس الوقت يختص فيه بمخابئه الخاصة وأسراره الشخصية. وهي أشياء تأخذ معناها في علاقتها ببيته " (Unicef, 1995) وهذه المعاني يفتقدها الطفل بفقدان مرجعية الانتماء والمكانة ذلك أنّ هذا الفقدان المتصل بحصول الفراق عن العائلة بكلّ أشكاله يجعل التخلي حدثا عنيفا وفعلَ اقصاء للطفل عن محيطه وتهميشاً له، سواء كان التخلي انفصالا عن العائلة وابتعادا عنها أو افتقادا لوجودها أصلا.

والواقع أنّ وجود الطفل في وضعية تهميش ليس إلاّ انعكاسا للحالة التي تعيشها عائلته من توتر واضطراب وتفكّك (Bouhdiba, 1965;Taktak, 1981).[٤] ففقدان الاستقرار والتوازن العائلي وحرمان الطفل من مناخ أسري يعيد إنتاج أنماط السلوك السوي يجعل الطفل يعيش صعوبات علائقية مع محيطه الأسري والاجتماعي عامة. ممّا يتعمق معه الطابع السلبي لصورة الذات ويحصل من جرائه صعوبة في التكيف الاجتماعي تُعتبر في حدّ ذاتها إعاقة اجتماعية تتطلّب تربية مختصة.

---

[٢] هناك فقدان جزئي للمرجعية يكون عند انفصال والدين شرعيين وهناك فقدان كلي يحصل بالنسبة إلى الطفل الذي يولد خارج مؤسسة الزواج.

[٣] نقصد بنماذج الانتماء تلك البنيات التي تحتوي على سياق قيم ورموز ودلالات تحضر في هياكل لها معناها الحسي لدى الطفل كالبيت والحي والوالدين معا والأقران... إلخ.

[٤] تشير عديد الدراسات: بوحديبة، الهادي الشريف، عبد المجيد تقتق، إلى أنّ أكثر الجانحين ينحدرون من عائلات متفككة وهم حسب تقديرات بعض الباحثين معرضون للإنحراف عشر مرات أكثر من الأطفال المنحدرين من عائلات سليمة.

إنّ ما يعيشه هؤلاء الأطفال من نقص وحرمان وإهمال يوقعهم فيما أسماه (Op cite, 1994) الانتقال من الإحساس " بالتوفر على الأقل Le moindre avoir إلى الإحساس بالدونية Le moindre être وهو ما يعني إلغاءً مطلقا لمرتكز أساسي وثابت يمكّنهم من التجذر والانتماء وفي نفس الوقت يمتدون بواسطته لمعايشة الآخر والتفاعل معه. وهو يعبّر في معنى آخر عن غياب المكانة الاجتماعية التي يمثل وجودها شرطا أساسيا لتجاوز إطار الصورة السلبية التي يحملها عن نفسه. " فالذات التي توضع في مثل هذه الوضعية تشعر بكونها مهدّدة ومضطربة "(Ibid, 1994). وتبدو خطورة التهديد لديها في افتقادها للمرجعيات التي من شأنها في مثل هذه الحالات أن تسرع إلى نجدتها الأمر الذي عادة ما نلمس وقعه عند هذه الفئة من الأطفال عندما يمارس عليها أي عدوان ولا تجد من يدافع عنها ويضفي الدلالة على كلمة " سأشكوك إلى والدي أو والدتي "ذلك أنّ هذا الوالد إمّا أنّه غائب بالانفصال والفراق أو أنّه غائب بشكل تام عن وجود الطفل. وهو ما تتولّد عنه خطورة ثانية تتمثل في غياب معالم التنشئة بغياب مرجعيات اللجوء والحماية المستقرة التي توفر الشعور بالأمن والإطمئنان. وغياب هذه المعالم يبعث في الطفل شعورا بأنّه لا يقف على نفس درجة القيمة التي يتمتع بها الآخرون وتجعله يُحقِّر من ذاته عندما يُجري مقارنة مع الآخر الذي يتوفر على ما ينقصه هو من استقرار للعائلة وثبات لمكوناتها.

إنّ غياب معالم التنشئة المتمثلة أساسا في الأب والأم يحول دون التدرّب من خلال التعلّم على إعادة إنتاج هذه النماذج واستبطان المشروع الوالدي ويؤدّي إلى حدوث فراغ يكون من نتائجه حصول اضطراب في التوازن النفس–اجتماعي للطفل. فغياب الأب ينتج عنه افتقاد للأمن وانتفاء لعنصر أساسي من عناصر الإستقرار العائلي. فهو الذي " يمثل مبدأ السلطة ... داخل العائلة ولا يمكن الاستعاضة عنه في عملية تربية الأطفال " (Ibid, 1994) فحرمان الطفل خاصة الولد من وجود أب له في حياته سواء كان

هذا الحرمان نتيجة فراق جزئي أو كلّي " يحرمه من صورة التماهي العادية التي قد يكون لغيابها انعكاسات على اختياراته "(Ibid, 1994) خاصة في مراحل نموه اللاحقة. في حين يعبّر هذا الحرمان من وجود الأب في حياة الفتاة عن " ألَمٍ لن يبارحها حتى ولو وجدت زوجا رائعا، ذلك أنّ افتقادها أبيها يجعلها تعيش دائما فقدان مرجعيته ".(Ibid, 1994) ويصحّ الأثر بالنسبة إلى غياب الأمّ مع اختلاف في المبدأ. فإذا كان غياب الأب يُحدث حرمانا للأطفال من معايشة من يمثل " مبدأ السلطة " فإنّ غياب الأمّ يتسبّب في افتقاد الأطفال لحنانها الذي لا يمكن أن يعوضه أحد. فالوسط العائلي الذي تغيب فيه نماذج التماهي الأساسية عادة ما ينقصه " أنا أعلى " مبني بشكل عادي.(Ibid, 1994) وهو ما يدفع بالطفل إلى الالتجاء إلى نماذج مستعارة من المجتمع ليعوض الحرمان " المفروض ". وهذه النماذج مهما اجتهدت لتعويض الحرمان الذي يعاني منه الطفل المتخلى عنه لا يمكن لها أن تأخذ مكان تلك الحقيقة التي تمنح صور التماهي الإستقرار في الموقع والأدوار فهي من خلاله تصل تاريخها بمستقبلها عبر تجسيد مشروعها العائلي في تنشئة أبنائها.

٣. مفهوم الطفل المتخلى عنه

هل يمكننا إذا بعد هذه المحاولة في التأطير النّظري أن نحصل على مفهوم للطفل المتخلى عنه يتجاوز التعريف النفسي إلى تعريف سوسيولوجي نستطيع من خلاله أن نؤطّر الظاهرة في خصوصيتها الاجتماعية مستندين في ذلك إلى ما توصلنا من تعريف اجتماعي لفئة الأطفال ومن ضبط لمقومات وضعية التخلي؟

تستوجب الإجابة عن هذه التساؤلات في مستوى أول عرض الفوارق التي تشق هذه الفئة من الأطفال والتي تصنّفها على أساس أسباب التخلي

المتنوعة وفي مستوى ثان جمعها وفق قواسم مشتركة تربط بين أصنافها. وقبل أن نخوض في ذلك نلاحظ أنّ اهتمام علم النفس وعلم النفس العيادي وعلم النفس التحليلي بالظاهرة انحصر فيما يتصل بالطفل فردا وما يحصل له من عوارض بسبب التخلي عنه مثل الخوف والعصاب والتمزق النرجسي وغيرها من الأمراض النفسية التي تصيبه من جرّاء إهمال والديه له ورفضهما لاحتضانه. كما انحصر أيضا فيما يتعلّق بظواهر الاضطرابات النفسية التي قد تتعرّض لها صورته الذاتية وبأكثر شمول أزمات الهوية التي يعيشها بفعل هذه الوضعية التي يجد فيها نفسه فاقدا للسند العائلي. لذلك انحصر التعريف النفسي للطفل المتخلّى عنه في المستويات التالية:

- دراسة ملامح الشخصية المعبّرة عن هذا النوع من الأطفال.
- دراسة الأمراض النفسية المترتبة عن وضعية المتخلي.
- دراسة الإضطرابات النفسية ومنها التي لها صلة بصورة الذات والهوية.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ التناول النفسي اختصر في تعريف الطفل المتخلى عنه في ذلك الذي يولد خارج مؤسسة الزواج فتتركه أمّه بعد وضعه على ذمّة مؤسسة استشفائية أو اجتماعية أو تضعه في العراء كما كانت الممارسة منذ القديم(Boswell, 1993 ; Kassoul et al,) ؛ فجاء البحث في هذا التناول مقتصرا على تحديد وضعية التخلي واستخراج آثارها على الطفل. لذلك نجد ج. شازال مثلا يرى " أنّ الطفل المتخلى عنه غالبا ما يكون محروما حرمانا كبيرا للهفته إلى الحنان والأمان وهذا ما يسبّب له ردّات فعل تزيد من عدوانيته ومعارضته وإفراطا في التعويض ... فهو يحاول إعادة تكوين وجه الأمّ الغائبة وبدرجة ثانية وجه الأب الغائب. وهذا الأمر في نظره موضوع ألم لا يمكنه التصدي له «. (شازال، ١٩٨٣) ويضاف إلى هذا الألم الذي يمنعه من التكيف والاندماج الاجتماعي ويشوش لديه التماهي مع نماذج الوالدية الغائبة أنّه يدرك ولو لاحقا " أنّ والدته لم تكن مرغوبة وهذا يمثل له منطق يأس حقيقي ". (نفس المرجع، ١٩٨٣). الأمر الذي سيضاعف من

حدّة وضعيته. " فالغياب أو القطيعة مع روابط السند العاطفي عادة ما تُحدث انهيارا في قيم الالتزام الأخلاقي والمادي "(Portot, 1975) وتدفعه إلى " تحيّز منزلة استيهامات تكمل نقص الحب الذي يعاني منه المخيال وتخفف من نكبات أوديب وتتلافى بشكل مؤقت عجز الواقع "(Gaspari–Carriere, 1989)

فالتناول النفسي إذًا يستغرق في تحليل خبايا النفس وانعطافاتها ليقدّم لنا بذلك صورة عن اشتغالها واضطرابها وفق ما تتطلبه أدواته ومناهجه من خصوصية. لهذا فقد حاولنا أن نوظّف من نتائج البحوث التي اطلعنا عليها والمنتسبة لحقول علم النفس المختلفة التي تقصد في نهاياتها الاجتماعي le sociologique ما به قد أفدنا في ضبط الحدود النظرية التي تهيئ لعرض التناول الذي يستوعب الخصوصية السوسيولوجية الذي نقترحه لمعطى الفئة ومحدّداتها والظاهرة الاجتماعية وخاصياتها.

إنّ توسيع دائرة المفهوم والامتداد به نحو حدود تؤطر الظاهرة في سياق حدوثها الاجتماعي باعتبارها واقعة اجتماعية وفي نفس الوقت واقعة تاريخية تحتوي تجلياتها الوقائعية على مختلف الارتجاعات المتضمنة لجذورها ولأسبابها، يدفع بنا إلى ضرورة تجاوز التحديد النفسي لتعريف الطفل المتخلى عنه. وهي ضرورة ابستيمولوجية ومنهجية في ذلت الوقت حتى نتمكّن من تنزيل المفهوم السوسيولوجي لفئة الأطفال ضمن إطار يتعلّق بوضعية التخلي التي يتعرّض لها هذا النوع من الأطفال. ليكون بذلك الطفل المتخلى عنه مبدئيا هو ذلك الطفل الذي يعيش حالة إهمال تؤثر على حصوله لنمو متجانس يكون نتيجة لتركه وانفصاله عن العائلة. سواء كان هذا الإنفصال جزئيا بالمعنى الذي ألمعنا إليه سابقا أو كليا. ويشمل هذا التعريف المبدئي كل الأصناف الفرعية لفئة الأطفال المتخلى عنه حيث يمكّننا من إدراج الفئات الفرعية التالية ضمن هذا الإطار الشامل للظاهرة:

- الأطفال مجهولي النسب، والذين عادة ما يقع التخلي عنهم مباشرة بعد ولادتهم ويتمّ التخلي عنهم إمّا بشكل نهائي وإداري[٥] أو بشكل تعسفي إرادي وهو ما ينجرّ عنه بقاء هؤلاء الأطفال من غير حماية ولا رعاية وعادة ما يكون الشارع هو المأوى الأول الذي يجدون أنفسهم فيه.
- الأطفال الفاقدين للسند العائلي، إمّا لوضعية تفكك عائلي يتسبب فيها الطلاق، أو الفراق أو سجن أحد الوالدين أو كليهما أو فرار أحد الوالدين أو كليهما؛ و إمّا لوضعية احتياج يتسبّب فيها الفقر أو البطالة؛ وإمّا لوضعية يُتم تحصل بوفاة أحد الأبوين أو بوفاة الأب والأمّ.

إنّه إذا كانت دلالة التخلي إهمال وترك وتبرؤ تشمل بعموم اللفظ ما يمثل الحالة الكلية لمختلف الأصناف الفرعية لفئات الطفال المتخلى عنهم فإنّ هذه الشمولية في الواقع تشقّها تباينات في صور حدوث الفعل وطبيعة المشكلات المترتبة عنه من حيث حدّة آثارها. إنّ ولادة طفل مجهول النسب مثلا يختلف كحدث عن فراق طفل معلوم النسب لعائلته. ذلك أنّ ولادة طفل مجهول النسب تفيد وجود فتاة عزباء، أمّ ، أمام وضعية اعتراف بعلاقة جنسية ليس لها الحق فيها من منظور الأخلاق الاجتماعية. نتج عن هذه العلاقة حمل. هو في جوهره " حِمْل " لشعور بالذنب يصاحبها حتى اللحظة الرمزية " للفضيحة " فهي حين تتخلى في هذه اللحظة عن طفلها تكون بذلك قد عكست حالة تخلٍ سابقة عاشتها في إطار عائلتها وهو ما يعبّر في حدّ ذاته عن اختلال ما في سياق تنشئتها. فهي بذلك تسعى إلى تجاوز مشكلة رفض المجتمع لها في محاولة لاسترجاع منزلتها المفقودة كفتاة عزباء؛ الشيء الذي سيبقي لها افتراضيا حظوظها في معاودة الاندماج الاجتماعي. في حين يكرّس بقاؤها في وضعية " أمّ عزباء "رفض المجتمع لها.

[٥] التخلي النهائي والإداري يتم بإمضاء الأم على وثيقة تفيد تخليها عن مولودها (في تونس مثلا يتم التخلي لفائدة المعهد القومي لرعاية الطفولة).

قائمة المراجع (باللغة العربية)

١. جان شازال، حقوق الطفل، ترجمة ميشال أبي فاضل، منشورات عويدات بيروت، ١٩٨٣ ص ٣٥.

٢. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني طبعة دار المعارف جذع الكلمة خلا.

٣. رجب عبد الستار، الطفل موضوع سوسيولوجي، كراسات الطفولة التونسية، عدد ٨-٩ سبتمبر ٢٠٠٠.

٤. رجب عبد الستار، التنشئة الاجتماعية، الطفولة : بناء مفاهيمي (نحو علم اجتماع الطفولة)، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، عدد ١٢٢ لسنة ٢٠٠١.

٥. محمد باشوش، أطفال الشوارع في تونس، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، نشرية يصدرها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، السنة ١٩٩٢- العدد ١٠٩، ص ٧٨.

٦. جان شازال، حقوق الطفل، ترجمة ميشال أبي فاضل، منشورات عويدات بيروت، ١٩٨٣ ص ٣٥.

٧. الشريف، الهادي (١٩٩١): انحراف الأحداث والتراتب الإجتماعي في تونس : دراسة ميدانية حول الإنحراف المستتر في الأوساط المترفهة. رسالة ماجستير، إشراف محمد عبد الباقي الهرماسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.

قائمة المراجع (بغير اللغة العربية)

8. Porot. A (dir). (1975). Manuel Alphabétique de psychiatrie, Editions PUF.
9. Boswell, J. (1993). Au bon Cœur des inconnus, Les enfants abandonnés de l'antiquité à la renaissance, Traduit de l'anglais par Pierre-Emmanuel Dauzat, Editions Gallimard.
10. Kassoul, A et al. Dieu et victime, L'enfant dans l'antiquité grecque, In Enfances de A à Z actes du 11éme colloque de Français.
11. Gaspari-Carriere, F. (1989). Les enfants de l'abandon : Traumatisme et déchirure narcissique, Editions Privat Enfance clinque.
12. UNICEF, Enfant roi, enfant victime, Editions HIber.
13. Bouhdiba, A. (1965). Criminalité et changements sociaux Edited by Université de Tunis. Tunis.
14. Taktak A. (1981). Le milieu familial et ses effets sur la délinquance des mineurs in Revue Tunisienne des Sciences Sociales (no 67), pp. 7-18
15. Taktak A. (1976). Délinquance juvénile, mobilité sociale et déclin du sacré en Tunisie (Facteurs de délinquance, prévention, traitement),
16. https://books.google.tn/books?id=vkS5OwAACAAJ
17. Bissonier, H. (1994). Quand l'amour a manqué, Dissociation familiale et éducation, Editions Fleures, Paris.
18. Vittachi, T. (1986). Devoirs envers l'enfant, in Tribune internationale des droits de l'Enfant, Volume N°3.
19. Lucchini, R. (1993). Enfant de la rue, Identité, Sociabilité, Drogue. Editions DROZ, Genève, Paris.
20. Julia, D. (1998). Traces d'enfances in Le monde de l'éducation N°264 nov.
21. Lorau, R. (1990) Hyper communication adulte enfant, in Technologie et Symboliques de la communication, PUG.
22. Aries, P., L'enfant et la vie familiale sous l'ancien régime, Paris, Seuil, (Points Histoire n° 20), 1973, pp. 30-74.
23. Chombart De Lauwe, M.J., Un monde autre : l'enfance, de ses représentations à son mythe, Paris, Payot, 1979.
24. Chombart De Lauwe, M.-J. ; Feuerhann, N., La représentation sociale dans le domaine de l'enfance , in Denise Jodelet (dir.), Représentation sociale ; un domaine en expansion, Paris, P.U.F, 1989.

25. De Singly, F., Enfants adultes, vers une égalité des statuts ? Paris, Editions Universalis, 2004.
26. De Singly, F., L'enfant n'est pas qu'un enfant, Paris, Les grands dossiers de sciences humaines, n° 8, septembre-novembre 2007. DOI : 10.3917/gdsh.438.0003
27. Quentel, J.-C., L'enfant. Problèmes de genèse et d'histoire, De Boeck Université, 1997.
28. DOI : 10.3917/dbu.quent.1997.01